الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

27 **ذو القعدة** 1435 –22 **سبتمبر** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9
حقوق الإنسان فى العالم	23

آل تويم يكيل الاتهامات لـ"التجارة" ويقدم استقالته من رئاسة "حماية المستهلك"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - فيصل العبدالكريم

قدم رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور ناصر آل تويم استقالته من رئاسة الجمعية إلى المجلس التنفيذي للجمعية احتجاجاً على ما وصفه بالموقف المنحاز لوزارة التجارة والصناعة مع الغرف التجارية ضد الجمعية، وأعلن أنه لن يرشح نفسه في أي انتخابات مقبلة للجمعية في حال إقرار المشروع الجديد الذي سيحول الجمعية إلى إدارة بيروقراطية تحت وصاية وزارة التجارة - على حد تعبيره -، واصفاً جهود وزارة التجارة في مجال حماية المستهلك بـ«الخجولة».

وقال آل تويم لـ«الحياة» إن تقديمه لاستقالته من رئاسة الجمعية جاء بعد «تصرفات وممارسات وزارة التجارة والصناعة ضد الجمعية وبرامجها ومشاريعها طوال مدة المجلس الحالي، إذ آثرت الجمعية الصمت طوال فترة المجلس الحالي أملاً في تعاون الوزارة الذي لم يتحقق، بل ووصل إلى حرمان الجمعية من حقوقها المالية، ومحاولة الوزارة فرض وصايتها على الجمعية وهدر ركن استقلاليتها المالية والإدارية».

وكانت وزارة التجارة التي بذلت جهوداً كبيرة خلال الأعوام القليلة الماضية التزمت الصمت حيال تصريحات آل تويم التي نشرتها «الحياة» في شهر تموز (يوليو) الماضي، واتهمها في تلك التصريحات بالتواطؤ ضد الجمعية، وبحسب مصادر «الحياة» فإن استقالة آل تويم أتت بعد تأزم الموقف مع «التجارة»، إذ ترفض هيكلة الجمعية وآلية تحصيل الموارد مباشرة من مجالس الغرف مباشرة للجمعية، إضافة إلى عدم وجود أمين عام للجمعية، وتعيين مراقب مالي مستقل تحدده الوزارة لمراقبة حسابات الجمعية التي تغرق في ديون تتجاوز ملايين عدة من الريال، كمستحقات لموظفين ورواتب وإيجارات.

وناشد رئيس الجمعية المقام السامي واللجنة العامة بمجلس الوزراء ورئيس هيئة الخبراء بالتدخل لوقف محاولة الوزارة تمرير مشروع قرار للتعديل على تنظيم الجمعية يضع الجمعية تحت وصاية وزارة التجارة والصناعة، ويفقد الجمعية استقلاليتها ويجفف مواردها المالية، وذلك من خلال التأثير في عمل اللجنة المشكلة بهيئة الخبراء المعنية بدرس مشروع تنظيم جمعية حماية المستهلك، واصفاً تشكيل اللجنة بأنه غير مكتمل من حيث النصاب والتمثيل، إذ تم وضع تنظيم الجمعية من خلال 13 جهة شاركت في إعداد تنظيم الجمعية الحالي، أما اللجنة الحالية فهي مشكلة من ستة أعضاء، مستغرباً عدم تمثيل هيئة الغذاء والدواء، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة العدل، ومجلس المنافسة، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس، والهيئة العامة للسياحة الآثار والهيئة العامة للطيران المدني، ومصلحة الجمارك وبقية الجهات ذات العلاقة بحماية المستهلك، كما أنه كان يجب استبعاد الغرف التجارية من المشاركة في هذه اللجنة باعتبارها خصماً قضائياً للجمعية وصاحبة مصلحة شخصية، ولم تكن ممثلة في دراسة التنظيم الحالي، مضيفاً: «هل يعقل بأن يتم استبعاد جمعية حماية المستهلك المعنية أصلاً بمشروع القرار موضوع اللجنة من التصويت، وأن يكون رأيها فقط على سبيل الاستئناس».

وأوضح رئيس الجمعية «المستقيل» بأن وزارة التجارة قدمت للجنة ثلاثة مشاريع مقترحة للتعديل على تنظيم الجمعية الحالي كل واحد منها مختلف عن الآخر، وأن الأخير تم فيه استبعاد نسبة الـ 10 في المئة وهي حق أصيل يعتبر أهم موارد الجمعية من دون إيجاد بديل، مناشداً المقام السامي بالتدخل لإيقاف اللجنة واستمرار التنظيم الحالي للجمعية لمتانته، ولأنه يعتبر وبشهادة المختصين من أقوى التنظيمات الخاصة بجمعيات المستهلك على مستوى دول الخليج والدول

العربية، معتبراً أن مشكلة عزل الرئيس السابق يجب ألا تكون سبباً في تعديل التنظيم أو على الأقل إعادة تشكيل هذه اللجنة على نحو محايد بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة بحماية المستهلك، واستبعاد الجهات التي لها علاقة وتستفيد من تعديل تنظيم الجمعية، ومنها الغرف التجارية ومجلس الغرف لعدم الحياد، إضافة إلى غرابة وعدم نضج الاقتراح المقدم بخصوص إنشاء جمعيات متخصصة في التمويل والنقل والصحة والاتصالات يتم الترخيص لها من وزارة التجارة، ويكون للوزير صلاحيات حل مجلس إدارة أية جمعية أو عزل الرئيس أو أي عضو أو الأمين العام من دون سابق إنذار.

وأكد آل تويم بأن استمراره في منصبه لم يعد ذا جدوى في ظل الندرة المالية التي تشهدها الجمعية نتيجة إحجام الغرف التجارية عن تنفيذ مضمون قرار مجلس الوزراء في ما يتعلق بمستحقات الجمعية والمطل في تنفيذه حتى مع صدور الحكم القضائي لمصلحة الجمعية، مؤكداً أن الجمعية لم ولن تستطيع القيام بدورها في ظل هذا التجاهل والتعنت من الغرف التجارية التي تستمد قوتها من وزارة التجارة والصناعة في رفض الانصياع لقرار مجلس الوزراء، والحكم القضائي الذي بدا واضحاً في المشروع المقدم من وزارة التجارة.

واعتبر أن مشروع قرار تنظيم الجمعية المقترح من وزارة التجارة يعد بحق انتكاسة لأهمية ودور واستقلالية مؤسسات المجتمع المدني التي تلعب دوراً مكملاً لدور الدولة، مضيفاً: «تعتبر الجمعيات مؤسسات مدنية وذراع استشارية وتوعوية وحقوقية مساندة للأجهزة الحكومية، وتسهم في تعظيم فاعلية وكفاءة الأجهزة ذات العلاقة»، معتبراً أن هناك قصوراً في النضج المؤسسي لدى الوزارة، «فهل يعقل بأن يخول وزير التجارة سلطة تعيين ثلث أعضاء المجلس التنفيذي للجمعية ووضع شروط ترشح الثلثين الباقيين، وهل يعقل أن يكون للجمعية أمين عام له صلاحيات أكبر من رئيس المجلس التنفيذي، بل ويشارك المجلس التنفيذي في صلاحيته الخاصة باعتماد السياسات والتقارير المالية والخطط الاستراتيجية والبرامج والمشاريع، وعلى رغم أنه معين وليس منتخباً من الجمعية العمومية، ولماذا ترغب الوزارة في سحب صلاحية الجمعية العمومية في انتخاب رئيس المجلس التنفيذي ونائبه، مع أنه في الأصل وفي معظم دول العالم فإن جمعيات حماية المستهلك لا ترتبط بوزارات التجارة، عملاً بمقتضيات عدم تضارب المصالح والتعارض الهدفي والمؤسساتي بين تلك الجهتين». واتهم آل تويم «التجارة» بتجاهل الجمعية وتعطيل مواردها، مؤكداً بأن المجلس التنفيذي للجمعية اضطر من بين أسباب أخرى إلى تأجيل اجتماع الجمعية العمومية، وانتخاب المجلس التنفيذي بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس، نتيجة عدم رد وزارة التجارة والصناعة على خطاب الجمعية بإرسال مندوب لحضور فعاليات الجمعية العمومية ومراقبة العملية الانتخابية، معرباً عن أسفه للنهج الذي تنتهجه وزارة التجارة حيال الجمعية، مضيفاً: «سبق وأن تعمدت الوزارة تأجيل صرف الإعانة السنوية المقررة لمصلحة الجمعية من الدولة لأشهر عدة بهدف إحراج الموقف المالي للجمعية وتسريح أكبر عدد ممكن من فريق العمل التنفيذي بالجمعية، على رغم أن الجمعية قدمت إفصاحاً مالياً لموقف الجمعية للوزارة وعلى رغم أن الوزارة ليست لها علاقة بالجمعية».

كما سبق للوزارة أن رفضت طلب الجمعية بتوقيع مذكرة تفاهم والدخول في شراكة استراتيجية وطلب مقابلة وزير التجارة والصناعة مرات عدة، وطلب الجمعية الحصول على ترخيص لإنشاء مختبرات للجودة النوعية أسوة بجمعيات حماية المستهلك في العالم المتقدم، على رغم أن الجمعية قامت بإعداد دراسة فنية متخصصة ووفرت التمويل اللازم لتنفيذها، وكذلك رفضت الوزارة التعاون مع الجمعية بإمدادها بأية معلومات في ما يتعلق بالمشروع الذي تعده الجمعية عن أدلة السلع المغشوشة والمقلدة، وعلى رغم أن عدداً من الأجهزة الحكومية الأخرى تعاونت مع الجمعية في ذلك وهناك الكثير الذي لا يسع المجال للإفادة حوله.

جهود خجولة لحماية المستهلك

< وصف «الرئيس المستقيل» لجمعية حماية المستهلك الدكتور ناصر آل تويم جهود وزارة التجارة في مجال حماية المستهلك بـ«الخجولة»، مضيفاً: «لهم جهود خجولة يشكرون عليها بعد أعوام من إهمال المستهلك، لكن أنصح الوزارة بالتركيز على إحداث تغيرات هيكلية كالمساهمة في سد الفراغات التنظيمية وتقوية القائم، والمساهمة في إصلاح الغياب المؤسسي، ومن ذلك الإفراج عن نظام حماية المستهلك الذي اقترحته جمعية حقوق الإنسان، ودرس من جانب هيئة الخبراء، لكن عطل من الوزارة، كما أن على الوزارة أن تعالج وتركز على ما يوليه ولاة الأمر من أهمية، كظاهرة الغش والتقليد والمنتشرة بشكل ملاحظ في الأسواق، إذ تعد السوق السعودية من أكبر الأسواق التي تعج بالسلع الرديئة والمقلدة والمغشوشة وارتفاع الأسعار وشيوع عقود الإذعان في معظم أنواع البيوع، وهيمنة الطبقة الاحتكارية من التجار على معظم الأنشطة التجارية الرئيسة في المملكة».

وزاد آل تويم بقوله: «تظل المطالبة بإنشاء هيئة عامة مستقلة لحماية المستهلك وفصل التجارة والصناعة عن حماية المستهلك هو المطلب الرئيس الذي تنادي به الجمعية، وهو التوجه العالمي لوجود تعارض بين العناية بحماية المستهلك

وبين العناية بالتجار والصناع، كما أطالب باستبعاد الجهات التنفيذية عن الوصاية على جمعية حماية المستهلك أسوة بمؤسسات المجتمع المدني».
وأكد في ختام تصريحه أن الحيثيات التي تدرس على ضوئها المعاملة لدى هيئة الخبراء لا تستند إلى وقائع أو حقائق ثابتة أو أحكام قضائية، وإنما مجرد تهم يجب التحقق منها بشكل قاطع قبل اتخاذ أي قرار يؤدي لإحراج الدولة لبنائه على معلومات مضللة لا تمت للواقع بصلة، وفيها تجريح وإهانة ومساس بكرامة عدد كبير من المواطنين الفضلاء المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.

"الزايدي" يحتفل بزواج نجله "فهد" بالطائف

المصدر: جريدة سبق الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/49lgde

سبق- الطائف:
احتفل سليمان بن عواض الزايدي عضو مجلس الشورى سابقاً، والمشرف على مكتب جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة، وأخوه عوض بن عواض الزايدي مدير تعليم الكبار سابقاً بـ"تعليم الطائف"، بزفاف ابنهما الشاب "فهد" على ابنة أحمد بن معيوض الزايدي.
وحضر الحفل عدد من منسوبي "تعليم الطائف" والدوائر الحكومية، مع عدد من الأهل والأقارب، قدّموا من خلاله التبريك والتهنئة للعريس، متمنين أن يوفقه الله وعروسه في حياتهما الزوجية.

هيئة حقوق الإنسان

خادم الحرمين الشريفين حريص على بناء دولة المؤسسات

رئيس "حقوق الإنسان": المملكة عززت مفهوم الوسطية ونبذ التطرف

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4016055

اليوم - الرياض
قال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، في ذكرى احتفالات المملكة باليوم الوطني: إن هذا اليوم يأتي والمملكة تواصل مسيرتها إلى آفاق أرحب من التقدم والتنمية، وتحقيق المزيد من المنجزات للوطن والمواطن، تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود يحفظه الله.
وأضاف: تأتي ذكرى هذا العام والمملكة تحقق العديد من المنجزات التنموية الشاملة في مختلف القطاعات، ولعل أبرزها: استمرار الأمن والاستقرار اللذين ترفل فيهما المملكة، رغم ما تموج به المنطقة من صراعات وعنف وإرهاب وقتل ودمار، حيث نجحت المملكة في تعزيز مفهوم الوسطية ونبذ التطرف، انطلاقاً من نهج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يحفظه الله- الداعي إلى السلام وحفظ حقوق الإنسان، حيث قادت المملكة الجهود الدولية للتصدي للتنظيمات التكفيرية والإرهابية، عبر كشف فكر هذه التنظيمات التي تنتهك كل حقوق الإنسان، وتنتهج العمل الإرهابي الذي يقتل الأبرياء ويثير الرعب والفزع في نفوس الناس، بلا وازع من دين أو ضمير، وكان هذا الجهد استمرارا للدور البارز لخادم الحرمين الشريفين في مكافحة الإرهاب من خلال كلمته لدى استقباله مؤخرا عدداً من السفراء المعتمدين في المملكة، حيث لقيت كلمته صدى عالمياً من جميع الدول كافة ومن المنظمات الدولية والإقليمية، ثم توجت المملكة جهودها في هذا الإطار من خلال تبرعها للأمم المتحدة بـ 100 مليون دولار لمكافحة الإرهاب حرصا منها على السلم والأمن الدوليين وحفاظا وحماية لحقوق الإنسان.
وبين رئيس هيئة حقوق الإنسان، أن اليوم الوطني يجعلنا نستذكر بفخر واعتزاز الإنجازات الكبيرة التي تحققت ولله الحمد في بلادنا، مثل مشروع توسعة الحرمين الشريفين الذي يعد الأضخم تاريخياً، وإقرار ميزانية قياسية للدولة تضمنت تخصيص 210مليارات ريال لقطاع التعليم ، و108 مليارات للخدمات الصحية والاجتماعية ، و66.6 مليار ريال لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل، وفى هذا العام أيضاً يتم استكمال جميع محطات مشروع قطار الحرمين، وجار العمل على إنشاء أطول شبكة خطوط حديدية في العالم، ولعل هذا غيض من فيض، فهناك منجزات عديدة بمختلف القطاعات: الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والنقل والمواصلات والصناعة والكهرباء والمياه والزراعة والتي تهدف جميعها إلى تحقيق حياة كريمة تراعي حقوق الإنسان.
وأشار العيبان إلى حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز -أيده الله- على سن الأنظمة، وبناء دولة المؤسسات والمعلوماتية في شتى المجالات، مع توسع في التطبيقات، وإنشاء عدد من الهيئات، والإدارات الحكومية، والجمعيات الأهلية، التي تعنى بشؤون المواطنين وترعى مصالحهم، الأمر الذي يعزز ما تشهده المملكة في عهده الميمون من نقلة حضارية، وقفزات تنموية، وضعتها في مصاف دول العالم، وما كان ذلك كله ليتحقق لولا فضل الله تعالى، ثم رعاية خادم الحرمين الشريفين وحبه للوطن والمواطن، ولهذا لم يكن غريبا أن تمنح مؤسسة الشيخ زايد للكتاب خادم

الحرمين الشريفين جائزة شخصية العام الثقافية للعام 2014م، وتقديراً لجهوده المخلصة -يحفظه الله- في خدمة الإسلام ومواقفه الشجاعة مع مصر منحه الأزهر الشريف شهادة الدكتوراه الفخرية، كما منحته -أيده الله- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية شهادة الدكتوراه الفخرية في العلاقات الدولية، وتحقيق مبادئ الأمن والسلام.

وأضاف العيبان: إن بلادنا تفخر بأنها ومنذ توحيدها على يد المؤسس الملك عبدالعزيز آل سعود طيب الله ثراه وهي تستمد سلطة الحكم من كتاب الله تعالى وسنة نبيه محمد -صلى الله عليه وسلم- ، بوصفهما دستور البلاد ومنهجهما، فهما الحاكمان لجميع أنظمتها التي توجب احترام حقوق الإنسان، وتدعو إلى ضرورة حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وتعلي من قيم الإنسان وتدعو إلى تكريمه.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"العدل" ترفض وضع مبدأ قضائي لـ"إثبات نسب" الأطفال: لكل قضية ملابساتها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
علمت «الحياة» أن وزارة العدل رفضت وضع «مبدأ قضائي» للتعامل مع قضايا إثبات نسب أطفال أنجبوا قبل إتمام عقد الزواج. وطلبت من قضاة محاكمها «معرفة تفاصيل كل قضية وملابساتها، وإصدار حكم قضائي لكل حالة». (للمزيد).
وقال المتحدث باسم وزارة العدل فهد البكران لـ«الحياة»: «إن الهيئة العامة في المحكمة العليا أصدرت قراراً للمحاكم كافة للنظر في قضايا إثبات نسب أطفال أنجبوا قبل إتمام عقد الزواج إلى آبائهم، ومعرفة تفاصيل كل قضية وملابساتها، وإصدار حكم قضائي على كل حالة، وفقاً لما يرافقها من ملابسات».
وأكد البكران تعذر «إقرار المحكمة العليا مبدأ قضائياً يختص بنسب هؤلاء الأطفال، لاختلاف كل حالة وملابساتها»، لافتاً إلى «ندرة هذه القضايا، ولذلك تركت الأمر لكل قاضٍ بالنظر في القضايا المحالة إليه وملابساتها والحكم وفقاً لما يراه مناسباً بحسب ما يذكره الرجل والمرأة، وفقاً لطلبهما نسبة الابن لأبيه».
وأوضح عضو مجلس الشورى القاضي السابق الدكتور عيسى الغيث لـ«الحياة»، أن «عدم إقرار المبدأ هو مبدأ بحد ذاته، كونه لم يعمم تحريم نسبة الأبناء الذين أنجبوا قبل إتمام عقد الزواج بشكل مطلق، ولم يجزه بشكل مطلق، بل أمر القاضي بالتفحص والسؤال عن ملابسات كل قضية على حدة، وإقرار اللازم بشأنها».
وأوضح أن «الأصل عدم نسبة الابن الذي ينجب قبل إبرام عقد الزواج لأبيه، سواء أطالب الأخير بذلك أم لم يطالب، إلا أن بعض الحالات تتم بجهل المرأة والرجل، كأن تُزوّج المرأة نفسها للرجل من دون ولي وشهود، اعتقاداً منهما أن الزواج صحيح، أو زواج المُحرم للحج، وغيرها من الأمور التي تتم بجهل من الطرفين للأحكام، فهنا يجوز للقاضي إصدار ما يراه مناسباً، كتصديق نسبة الابن لأبيه.
أما إذا كان ليس بجهل، وأنجبا الطفل بطريقة غير مشروعة فهنا لا ينسب الابن لأبيه، لكون ذلك شرعنة للباطل، وعلى ذلك قضت المحكمة العليا بالنظر في كل قضية بشكل منفصل»

"مدير سجون مكة": نواجه مشكلة عودة سجناء من دول مجاورة صدر بحقهم قرار بـ"الإبعاد"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي

اعترف مدير السجون في منطقة مكة المكرمة اللواء مسفر بن عبيدالله السواط بأنهم يواجهون مشكلة عودة سجناء من دول عربية مجاورة صدر بحقهم قرار إبعاد إلى خارج البلاد مرة أخرى.

وأوضح أن هناك مشكلة أخرى تتمحور حول عودة بعض السجناء إلى السلوك الإجرامي بعد الإفراج عنهم، وهو ما تسبب في مشكلة لادارات السجون، وأسهم في تكدس بعض السجون وزيادة الأعداد بما يفوق الطاقة الاستيعابية.
ووجه مدير السجون في منطقة مكة المكرمة اللواء مسفر بن عبيدالله السواط مدير سجن القنفذة بالتنسيق مع جهات التوقيف، والمحاكم بالمحافظة لاستعجال استصدار الأحكام في التهم المنسوبة إلى كل موقوف سواء بالإدانة، أم البراءة.
جاء ذلك بعد جولة تفقدية أمس على السجن العام بمحافظة القنفذة وسجن العرضية الشمالية، وشعبة توقيف الوافدين وقف خلالها على جميع مرافق السجون والخدمات المساندة، كما وقف على جودة الوجبات المقدمة للسجناء، واستمع إلى شكاواهم واستفساراتهم.
وتوقع السواط تسلم إدارات السجون في المنطقة الإصلاحيات الجاري تنفيذها في ذهبان ومحافظة الطائف خلال الأشهر القليلة المقبلة لتعطي إدارات السجون دفعة قوية في تنفيذ برامجها التأهيلية والإصلاحية، مشيراً إلى أن وزارة الداخلية حرصت على أن تكون تلك المنشآت مجهزة بالخدمات التأهيلية كافة من معاهد تدريب في برامج مختلفة.
وأكد أن توجيهات المدير العام للسجون اللواء إبراهيم الحمزي تؤكد في مجملها خلق بيئة إصلاحية جيدة للسجناء.
وأضاف أن المديرية العامة للسجون لديها خطط وبرامج تأهيلية معتمدة من وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز تتضمن تسخير الإمكانات كافة لترجمتها على أرض الواقع.
كما وقف على سير العمل في الإنشاءات الجديدة والتحسينات الجارية لسجن محافظة القنفذة والتي تشتمل على مجمع طبي يتضمن عيادات متخصصة لتقديم الرعاية الصحية اللازمة للسجناء.
وأنهى اللواء جولته باجتماع مع محافظ القنفذة فضا البقمي في حضور مديري الشرطة والجوازات والسجون في المحافظة تمت خلاله مناقشة التعاون بين الجهات الحكومية للوصول إلى أعلى درجات التنسيق في ما بينهم، وتحقيق درجات عالية من الأداء المميز لتسريع قضايا الموقوفين، والبت في إجراءات قضاياهم دون تأخير.
وسبق أن هدد مدير سجون منطقة مكة المكرمة اللواء مسفر بن عبيدالله السواط بإيقاع عقوبات تصل إلى الرفع بطلب إنهاء عقود الشركات المشرفة على مشاريع السجون ما لم يظهر من كل منها تحسن في الأداء، كاشفاً عن تدني أداء القطاع الخاص المساند للقطاعات الحكومية، مبدياً أسفه الشديد لذلك.
وأكد أن الدولة تمنح القطاع الخاص عوائد مجزية لقاء تنفيذ مشاريعها، إلا أن بعض كيانات القطاع الخاص لا تتعاطى بفاعلية ولا تلتزم بالتنفيذ الجيد لما تلتزم به، الأمر الذي يشوه جهود الدولة في تقديم خدمات مميزة للمواطن من خلال تنفيذ مشاريعها التنموية الشاملة، موضحاً أن كثيراً من الإدارات الحكومية تعاني هذه المشكلة ومن ضمنها السجون.
يذكر أن اللواء السواط أصدر توجيهاته لمدير سجن رابغ الأسبوع الماضي بإيقاع الغرامات المالية المترتبة على تقصير المتعهدَين، وتوجيه إنذارات بإيقاع عقوبات تصل إلى الرفع بطلب إنهاء عقود كل منهم ما لم يظهر من كل منهم تحسن في الأداء، ووجه مدير شعبة توقيف الوافدين بالإعلان عن الحاجة إلى عقار مناسب يكون مقراً لشعبة توقيف الوافدين في محافظة رابغ مجهزاً بالخدمات كافة.

الحياة
AL HAYAT

"الشؤون الاجتماعية": سالخ "فروة الرأس" أجبر أبناءه على التسول

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جازان - يحيى الخردلي

11

كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية أمس تفاصيل جديدة في قضية الأب المتهم بسلخ فروة رأس ابنه، إذ تمثلت في إجبار الأب أبناءه على التسول حتى يستطيع شراء المخدرات.
وأوضحت «الشؤون الاجتماعية» حول ما تناقلته وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي عن قضية الطفل المعنف من والده في منطقة جازان أخيراً، أن الوزارة درست حال الطفل الذي تعرض لجرح يمثل 50 من فروة الرأس من والده المدمن أثناء زيارته لطفله في بيت مطلقته، وتبحث استخراج أوراق قانونية للأبناء لقبولهم في المدرسة، وتقديم مساعدة عاجلة للأسرة.
من جهته، أشار المتحدث الإعلامي في وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي في بيان صحافي أمس، أن فريق لجنة الحماية الاجتماعية قام بزيارة للطفل المنوم بمستشفى الملك فهد المركزي، وتبين أنه تعرض لجرح يمثل 50 في المئة من فروة الرأس تقريباً.
وأفاد بأن أسباب تعرض الطفل للتعنيف من والده يكمن في تعاطيه المخدرات، وإجبار أبنائه على التسول ليتمكن من شراء المخدرات، مشيراً إلى أن اللجنة خاطبت الجمعية الخيرية في جازان لتقديم المساعدة المادية والعينية اللازمة للأسرة حتى تستقر حالهم. وبيّن أن توجيهات أمير منطقة جازان محمد بن ناصر من بداية الحادثة شملت توجيه الجهات الحكومية للنظر في حيثيات القضية، ومنها فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة جازان، الذي بادر بمخاطبة الشؤون الصحية في جازان بتزويد اللجنة بالتقارير اللازمة لمعرفة تطورات الحالة، وكذلك مخاطبة الأحوال المدنية بالمنطقة لاستخراج الأوراق الثبوتية للأسرة. ولفت إلى أنه تمت مخاطبة إدارة التربية والتعليم لبحث إمكان قبول الأبناء في الدراسة، ومخاطبة هيئة التحقيق والادعاء العام لتزويدهم بصورة من ملف الأب المدمن.
يذكر أن «الحياة» تناولت قضية الطفل المعنف في محافظة صبيا في منطقة جازان الإثنين الماضي، إذ كشف التقرير عن ثبوت تعرض الطفل للعنف الجسدي من والده، بضربه وسلخ فروة رأسه بالسكين ورش سائل الفلاش والكلوركس على جروحه، خلال زيارة الأب لبيت مطلقته التي يعيش فيها طفله المعنف وستة من أبنائه.

•العمل" تنفي رفع رسوم تأشيرات العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
نفى مدير المركز الإعلامي لوزارة العمل، تيسير المفرج، عزم وزارة العمل على رفع رسوم تأشيرات استقدام العمالة المنزلية من 2000 إلى 2300 ريال، بعد إطلاق خدمة التأشيرات الفورية (الإلكترونية) مطلع العام المقبل.
وأشار المفرج إلى أنَّ رسوم الاستقدام ثابتة، أما فيما يتعلق بما أُشير إليه من وجود رسوم إضافية على استخراج التأشيرات، فهي رسوم لم يتم تحديد قيمتها بعد، لخدمة إضافية تقدمها مكاتب وشركات الاستقدام لمن يرغب فيها، مقابل راحته، وقيام المكتب باستخراج التأشيرة نيابة عنه، وهي خدمة اختيارية، إذ يُمكن للعملاء استخراج تأشيرة العمالة المنزلية من دون رسوم إضافية، عن طريق زيارة مكتب استقدام الأفراد.
كما نفى، في السياق ذاته، حصرية استخراج تأشيرات العمالة المنزلية عن طريق شركات ومكاتب الاستقدام.

"الشؤون الاجتماعية": صرف المستلزمات المنزلية لمستفيدي الضمان وفق شروط وضوابط

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/978352

الرياض - صالح الحميدي
أوضح المتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي، أن عملية صرف المستلزمات المنزلية لمستفيدي الضمان الاجتماعي يتم وفق الشروط والضوابط الخاصة بهذا البرنامج.
وقال تعليقاً على ما جرى تداوله حول توزيع عدد من المستلزمات المنزلية لـ«مستفيدي الضمان»، إن الوزارة ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي لديها سبعة برامج مساندة من ضمنها برنامج "الفرش والتأثيث" لمنازل مستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي، ويعد البرنامج من منظومة البرامج المساندة المقررة بموجب الأمر السامي الكريم رقم 10003/م ب وتاريخ 1429/12/19هـ، وتطرح الوكالة هذا البرنامج في مناقصة عامة سنوياً ويتم اعتمادها وفق القوائم المعتمدة مسبقاً من قبل الوكالة.
وذكر أن الوزارة خصصت لميزانية برنامج الفرش والتأثيث لهذا العام 1436/1435هـ مبلغ 500 مليون ريال، وتشمل تأمين عدة مستلزمات وأجهزة منزلية مثل (غرف النوم، والأجهزة الكهربائية، والمطابخ، والأواني المنزلية، والمفروشات والستائر) بحيث يؤثث المنزل بالكامل دون تحديد عدد معيّن من هذه المستلزمات، وتأتي عملية صرف هذه المستلزمات لمستفيدي الضمان على ممن تنطبق عليه الشروط والضوابط الخاصة بهذا البرنامج، حيث يتم ذلك بناءً دراسة ميدانية لمستفيدي الضمان وتحديد الاحتياجات لكل مستفيد ومستفيدة وفق ضوابط البرامج، لضمان صرف ما تم اعتماده من المبالغ على الوجه الصحيح حيث إن جل أموال الضمان الاجتماعي هي من الزكاة.

تفقد سجون القنفذة والعرضيات.. واستمع لشكاوى الموقوفين اللواء السواط: عودة السجناء للإجرام بعد الإفراج عنهم مشكلة تؤرقنا

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/978416

جدة - خالد دماك
أكد مدير سجون منطقة مكة المكرمة اللواء مسفر بن عبيد الله السواط أن توجيهات مدير عام السجون اللواء ابراهيم الحمزي تشدد في مجملها على خلق بيئة إصلاحية جيدة للسجناء.
وقال اللواء السواط: "إن المديرية العامة للسجون لديها خطط وبرامج تأهيلية معتمدة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية تسخر كافة الإمكانات لترجمتها على ارض الواقع"، مضيفاً أن "العودة بعد الإبعاد لبعض الجنسيات من دول عربية مجاورة وكذلك عودة بعض السجناء الى السلوك الإجرامي بعد الإفراج عنهم يمثل مشكلة لإدارات السجون من حيث إسهام ذلك في تكدس بعض السجون وزيادة الأعداد بما يفوق الطاقة الاستيعابية لها".

وأعرب عن أمله في أن تتسلم إدارات السجون في المنطقة الإصلاحيات الجاري تنفيذها في ذهبان والطائف خلال الأشهر القليلة القادمة لتعطي إدارات السجون دفعة قوية في تنفيذ برامجها التأهيلية والإصلاحية، حيث حرصت وزارة الداخلية على أن تكون مجهزة بكافة الخدمات التأهيلية من معاهد تدريب في برامج مختلفة.
جاء ذلك بعد جولة تفقدية على السجن العام بمحافظة القنفذة وسجن العرضية الشمالية وشعبة توقيف الوافدين، وقف خلالها على جميع مرافق السجون والخدمات المساندة وعلى جودة الوجبات المقدمة للسجناء، واستمع الى شكاواهم واستفساراتهم، ووجه مدير سجن القنفذة بالتنسيق مع جهات التوقيف والمحاكم بالمحافظة لاستعجال استصدار الأحكام في التهم المنسوبة الى كل موقوف سواء بالإدانة أو البراءة.
كما وقف اللواء السواط على سير العمل في الإنشاءات الجديدة والتحسينات الجارية لسجن المحافظة مثل المجمع الطبي الذي يشتمل على عيادات متخصصة لتقديم الرعاية الصحية اللازمة للسجناء.
واختتم جولته باجتماع مع محافظ القنفذة فضا البقمي، بحضور مديري شرطة وجوازات وسجون المحافظة وشعبة توقيف الوافدين بها للوصول الى أعلى درجات التنسيق بين تلك القطاعات بما يحقق درجات عالية من الأداء المتميز لتسريع قضايا الموقوفين والبت في إجراءات قضاياهم دون تأخير.

سلخ ونقل قضايا وقضاة "المظالم" إلى "الجزائية" مطلع محرم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140922/Con20140922724739.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
تستكمل لجان مختصة من وزارة العدل والمجلس الاعلى للقضاء وديوان المظالم تنسيق أعمالها بشأن مباشرة المحاكم الجزائية لاختصاصاتها وسلخ الدوائر الجزائية من الديوان، ويتوقع ان ترفع تقاريرها الى الجهات المختصة.
وقال الشيخ محمد امين مرداد العضو المتفرغ بالمجلس الأعلى للقضاء ورئيس لجنة تطبيق آلية نظام القضاء إن المحاكم الجزائية تستكمل حاليا استقبال القضايا الجزائية من المحاكم العامة في حين تم الانتهاء من تكوين دوائر حقوقية ونقل قضاة وقضايا الدعاوى الحقوقية من المحاكم الجزائية الى المحاكم العامة، لافتا إلى أن الدوائر الجزائية التابعة لديوان المظالم ستباشر أعمالها بعد انتقالها للعدل غرة محرم المقبل بإذن الله بحيث يتم نقل اختصاصاتها الى المحاكم الجزائية فضلا عن مناقلة للقضاة، حيث تختص «الجزائية» بالفصل في جميع القضايا الجزائية بمختلف تنوعها وفق التنظيم القضائي الجديد توحيدا للاختصاص، وشمل ذلك 18 محكمة على مستوى المملكة، وبلغ عدد القضاة المنقولين 57 قاضيا.
وبين الشيخ مرداد أن الدوائر الحقوقية التي كانت تتبع المحاكم الجزائية ستنقل بقضاتها إلى المحاكم العامة اعتبارا من 1435/11/19هـ، مشيرا إلى أنه يجري حاليا استكمال نقل القضايا المشتركة المشمولة باختصاص المحاكم العامة (سابقا) إلى المحاكم الجزائية، وقد شمل ذلك 18 محكمة، إضافة إلى نقل الدوائر الإنهائية التي تعمل حاليا في المحاكم العامة إلى محاكم الأحوال الشخصية في كل من الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة، والدمام.
واوضح الشيخ مرداد ان المحاكم الجزائية ستؤلف من دوائر متخصصة وفق المادة (20) من نظام القضاء، هي (دوائر قضايا القصاص والحدود، دوائر القضايا التعزيرية، ودوائر قضايا الأحداث)، وستشكل كل دائرة من ثلاثة قضاة، باستثناء القضايا التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء فينظرها قاض فرد.
وبين أن المحافظات التي ليس بها محاكم جزائية تم إنشاء دوائر جزائية بها داخل المحاكم العامة مكونة من ثلاثة قضاة باستثناء قضايا الحدود والقضايا التعزيرية وقضايا الأحداث التي ليس فيها إتلاف فينظرها قاض فرد.
و في ما يتعلق بالدوائر الجزائية التابعة لديوان المظالم (الابتدائية والاستئناف) وعددها 31 دائرة ستباشر بجميع قضاتها (101) قاض ومعاونيهم ووظائفهم في المحاكم الجزائية بوزارة العدل اعتبارا من 1436/1/1هـ بإذن الله.

مناقشة نظام البحث العلمي اليوم

المهنا: اجتماع الشورى لا يكون نظاميا إلا بحضور ثلثي الأعضاء

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140922/Con20140922724738.htm

فارس القحطاني (الرياض)

أوضح المتحدث الرسمي باسم مجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله المهنا أن جلسات المجلس لا تنعقد إلا بحضور ثلثي الأعضاء، وهو ما أكدت عليه المادة السادسة عشرة من نظامه ونصها «لا يكون اجتماع مجلس الشورى نظاميا إلا إذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه على الأقل، بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه، ولا تكون القرارات نظامية إلا إذا وافقت عليها أغلبية المجلس».

وبين أن ما نشرته صحيفة «عكاظ» في عددها الصادر يوم السبت 1435/11/25هـ بعنوان «الشورى يناقش تقارير بدون تصويت لعدم التعرض لحرج نقص الأصوات» يفتقد للدقة، كما بنى على هذا الخبر الكاتب سعيد السريحي مقال زاويته «ولكم الرأي» في الصحيفة ذاتها يوم أمس الأحد الموافق 1435/11/26هـ.

وقال «إن الجلسة لا تعقد في الأساس بدون النصاب المطلوب وهو 101 عضو حاضر داخل القاعة بغض النظر عن الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال، سواء كانت للنقاش فقط أو للتصويت».

وأفاد المتحدث الرسمي باسم مجلس الشورى أن البند الثاني من جدول أعمال جلسة المجلس العادية السابعة والخمسين التي تعقد اليوم الاثنين سيتم التصويت عليه وهو تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن طلب المصادقة على صك التصديق والقبول على لوائح الاتصالات الدولية المعتمدة في الاتحاد الدولي للاتصالات، كما يتوقع التصويت على تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن إعادة مشروع نظام البحث العلمي بموجب المادة 17 من نظام مجلس الشورى لقلة عدد مواد التباين في وجهات النظر بين مجلسي الوزراء والشورى.

وأشار د. المهنا إلى أن جدول أعمال المجلس قد لا يتضمن بالضرورة موضوعات للتصويت وقال «سبق أن تكرر على جدول أعمال المجلس وجود موضوعات للنقاش فقط دون التصويت».

وأكد حرص أعضاء مجلس الشورى والتزامهم بالحضور في مواعيد الجلسات المقررة وفق خطة اجتماعات المجلس المجدولة سلفا.

يذكر أن المجلس كان قد وافق على مشروع نظام البحث العلمي إبان رئاسة الشيخ صالح بن حميد للمجلس له.

وكان المجلس قد وافق على النظام في ذلك الوقت حيث صوت على مواده العشرين بعد التعديلات التي أجرتها اللجنة، مستعرضا ابرز ملامحه التي تتناول أهم مواده وجوب إنشاء مجلس للبحث العلمي تحت مسمى المجلس الوطني للبحث العلمي ويكون هذا المجلس مرتبطا برئيس مجلس الوزراء مباشرة.

كما تناولت أهم مواده وجوب تخصيص ميزانية مستقلة لهذا المجلس، وأن يعمل مجلس البحث العلمي على تنمية بيئية للبحث العلمي من خلال دعم البحوث وتطوير التعليم العام والجامعي وتوفير المناخ العلمي الملائم وكذلك توفير مراكز معلوماتية واستقطاب الخبرات العالية في مجال البحث.

كما طالبت إحدى مواد النظام بإنشاء صندوق باسم صندوق تمويل البحث العلمي يشرف عليه المجلس الوطني للبحث العلمي، فيما أقرت مادة أخرى وجوب ألا يقل رأس مال الصندوق عن ملياري ريال تسهم فيه الدولة بنسبة 50% منه، وتناول المشروع العديد من المواد التي من شأنها المساهمة في الرقي وتطوير البحث العلمي في المملكة.

إلى ذلك يناقش المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن طلب المصادقة على صك التصديق والقبول على لوائح الاتصالات الدولية المعتمدة في الاتحاد الدولي للاتصالات.

ويتضمن جدول أعمال هذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للحياة الفطرية للعام المالي 1435/1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون المالية بشأن التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي 1435/1434هـ.
ويبحث المجلس في تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية وثلاث توصيات قدمتها اللجنة بشأن التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام المالي 1435/1434هـ من أبرزها حث الأجهزة الحكومية على التعاون مع مركز قياس أداء الأجهزة الحكومية ودعم المركز بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة بما يسهم في تحقيق المهمات المسندة إليه.

إغلاق 11 ألف منشأة سعودية بسبب "نطاقات"

"العمل": لا يجوز انتقاص أجور العمال أثناء فترات التدريب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140922/Con20140922724773.htm

صالح الزهراني (جدة)، عابده الحسين (الجبيل)
أكد مدير المركز الإعلامي لوزارة العمل تيسير المفرج أن نظام العمل نص على أن الأجر من الحقوق المكتسبة للعامل التي لا يجوز انتقاصها، وأن فترات التدريب التي تعطى للعامل أثناء خدمته لدى صاحب العمل لا يجوز فيها انتقاص أجره، وإنما يستحق عنها أجره المعتاد. وبالنسبة للحد الأدنى للأجور، فإن نظام (نطاقات) حدد حدا أدنى للأجر، يتم على أساسه احتساب الموظف السعودي أو الموظفة السعودية بـ (1 سعودي) في نسبة التوطين. فالموظف السعودي الذي يحصل على أجر أقل من ثلاثة آلاف ريال لا يحتسب بـ (1) كامل في نسبة التوطين بالمنشأة. يأتي ذلك ردا على بعض الممارسات الخاطئة لإنقاص حقوق المتقدمات إلى سوق العمل النسائي، و بعد عرض عدة شكاوى تقدمت بها بعض الموظفات لدى عدد من المؤسسات والمنشآت في الجبيل، حيث استهجنت الموظفة أمينة صرف نصف راتبها فقط لأول شهر عمل لها في المؤسسة التي تعمل بها، مضيفة أنه من الغريب أن يقدم لها نصف الراتب فقط الذي لم يتجاوز 1000 ريال لقاء عملها لشهر كامل مع إحدى المؤسسات.بينما قالت أم روان: إنها التحقت بالعمل لحاجتها الماسة وفوجئت بنظام التدريب لمدة ثلاثة أشهر والذي يقضي بتقاضي نصف الراتب خلال تلك الفترة، وهو بالتأكيد أمر غير مشجع لدعم التوظيف في القطاعات الخاصة.
ومن جانب آخر شدد المفرج على توعية العاملات من النساء وتعريفهن بحقوقهن كموظفات، حتى لا يتم استغلال حاجتهن من بعض أرباب العمل . وكانت مدينة الجبيل فتحت مجالات عدة للتوظيف النسائي لمختلف المستويات، وشهدت المؤسسات والمنشآت الخاصة توافد السيدات للتقديم على تلك الوظائف لهذا العام.
إلى ذلك، كشفت دراسة أجراها معهد ماساتوستش الأمريكي الذي يشارك في تدريب العمالة السعودية إليكترونيا، بالتنسيق مع وزارة العمل، عن إغلاق 11 ألف منشآة سعودية بسبب تطبيق برنامج نطاقات لدعم السعودة. وأشارت الدراسة إلى أن إغلاق هذه المنشآت والمؤسسات، شمل قطاعات متعددة في القطاع الخاص وتم ذلك على فترة زمنية استغرقت 16 شهرا منذ بداية التطبيق في عام 2011. ولفتت الدراسة إلى أنه خلال هذه الفترة جرى توظيف 96 ألف سعودي في القطاع الخاص.
من جهة أخرى، دعا الاقتصادي الدكتور عبدالعزيز داغستاني وزارة العمل إلى ضرورة مراجعة خططها من أجل التوظيف حتى تكون أكثر موثوقية والتصاقا بالواقع .

وشدد على أهمية بدء التأهيل الفعلي لسوق العمل من المرحلة الابتدائية من خلال تعزيز المهارات العملية للطلاب الصغار وصقلها خلال المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، ودعا الوزارة إلى الشفافية بشأن أرقام التوظيف الحقيقية، مشيرا إلى تزايد حالات السعودة على الورق فقط، ما يلقي بظلال كثيفة على خطط الوزارة والمردود منها.
واستغرب طلب الوزارة تخصيص 15 مليار ريال سنويا لتنفيذ استراتجيتها للتوظيف على الرغم من غموضها وعدم وجود ملامح ملموسة بالنسبة لها.

المتحدث وعد بإعلان أسماء المعتقلين وفتح الاتصال المباشر مع عوائلهم

"العدل" العراقية: معاملة حسنة للنزلاء السعوديين.. ولا يتعرضون لتعذيب

المصدر: جريدة سبق الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/KDlgde

عبدالحكيم شار- سبق- متابعة:
وعد المتحدث الرسمي لوزارة العدل العراقية حيدر السعدي بتقديم شريط عن أوضاع السجناء السعوديين المعتقلين بسجن الناصرية بالعراق، وفتح الاتصال المباشر مع عوائلهم، وإعلان أسماء المعتقلين السعوديين بالسجون العراقية، مؤكداً في هذا الصدد أن الأسماء موجودة ومتاحة من خلال مراجعة السفارة العراقية في السعودية، وقال: ليست لدينا مشكلة في إعلانها.
وأشار وزير العدل إلى أنه عندما زار السعودية السنة الماضية اصطحب معه قائمة بالأسماء، مؤكداً أنه لا مشكلة لدينا بالأسماء. وأردف خلال حديثه أمس في برنامج "الثامنة": يوجد في سجن الناصرية قرابة ٥٨ نزيلاً سعودياً، ٥٠ منهم محكومون بأحكام مختلفة، وثمانية منهم موقوفون، وقدّر مجموع النزلاء السعوديين في سجون العراق بقرابة الـ ٦٥. وتابع المتحدث الرسمي لوزارة العدل العراقية: ليس عندنا تحفظ في قضية إعلان أسمائهم. ودافع السعدي عن موقف وزارته حيال المعتقلين السعوديين.
وقال: "أستحلفك بالله يا داوود، ما يتعرض له العراقيون اليوم من ذبح كما تُذبح الخراف والإبل، الذين جاؤوا للعراق من أجل فتوى الضلالة والجهاد الضال ضد أبناء الشعب العراقي، لدينا اليوم أكثر من مليون أرملة وأكثر من ٤ ملايين طفل يتيم، والسبب هم أصحاب الفتنة، وأقسم لك لو في بلد غير العراق لذُبحوا دون محاكمة، ولكن رغم هذا الحكومة العراقية تتحمل مسؤولياتها الإنسانية تجاههم". ودعا المتحدث الرسمي لوزارة العدل العراقية حيدر السعدي أي وسيلة إعلامية سعودية للالتقاء بالمعتقلين السعوديين في السجون العراقية.
وأرجع "السعدي" سبب انقطاع اتصالات أهالي الموقوفين السعوديين في السجون العراقية منذ ثمانية أشهر إلى ما يمر به العراق من "فترة صعبة"، وقال: العراق منذ ثمانية أشهر يعيش أوضاعاً غير طبيعية، ولدينا الوضع العام والوضع

المجتمعي في العراق مُهدّد، ومن ضمنها السجون التي تحوي عُتَاة الإرهابيين، وكانت هناك محاولات لتهريب رؤوس الإرهاب في العراق؛ لذلك كان حرياً بوزارة العدل أن تتخذ إجراءات للحد من هذه الظاهرة.

وأضاف: لدينا سجن سوسة، وهو من السجون النظامية، وكان يُودع فيه معظم النزلاء العرب، ومنهم النزلاء السعوديون، وتم نقل بعضهم إلى سجن أبوغريب، ومن ثم سجن الناصرية. لافتاً إلى أن سجن الناصرية من السجون التي تخضع لنظام حجب الاتصالات، وهو نظام حديث دخل إلى السجون العراقية. وأكمل المتحدث الرسمي لوزارة العدل العراقية: حاولنا من خلاله الحد من الاتصالات لأنه كانت لدينا معلومات استخباراتية بأن بعض الأمور تُدار من داخل هذه السجون.

وأردف: ولو تسألني عن الوضع الإنساني أقول في نفس اليوم الذي توفي فيه النزيل ناصر الدوسري كان هناك وفد من الصليب الأحمر يزور السجون، وأشاد بالمعاملة الحسنة التي يتلقاها النزلاء، ومنهم النزلاء السعوديون في داخل السجون التابعة لوزارة العدل العراقية. وأضاف: نحن في العراق المنظومة القضائية مفصولة عن وزارة العدل التي تحتضن السجون الإصلاحية، التي يقع على عاتقها إعادة دمج النزلاء بالمجتمع، وتأهيلهم من النواحي الفكرية والعقائدية والإنسانية؛ لذلك لا تتصوروا أن في سجن الناصرية آلة تعذيب أو غير ذلك.

وبحسب برنامج الثامنة على الـ mbc ، كانت اتصالات أهالي الموقوفين السعوديين في السجون العراقية قد انقطعت منذ ثمانية أشهر. وفي أكثر من اتصال مباشر على الهواء أقر ذوو الموقوفين بهذا الانقطاع.

وأرجع المتحدث باسم وزارة العدل العراقية حيدر السعدي ذلك إلى أن بلاده تعيش "فترة صعبة". ودافع السعدي عن موقف وزارته حيال الشبان بالقول: "لو كان الشباب الذين أتوا إلى العراق من أجل قتل الأهالي تحت غطاء فتاوى الجهاد لذبحوا مثل الفراخ، لكننا لم نفعل ذلك".

ووعد المتحدث خلال حلقة الثامنة التي عرضت الليلة بالظهور في حلقة مع البرنامج لتمكين أهالي المعتقلين، وتزويدهم بأخبارهم، وتصوير أوضاع سجن الناصرية الموجود به نزلاء سعوديون، يقدرون بـ 58 نزيلاً. مضيفاً بأن النزلاء السعوديين يلقون كل معاملة حسنة، ولا يتعرضون للتعذيب أو غيره.

مستشار قانوني: من حقها التظلُّم للإدارة التعليمية والمقاضاة بالمحكمة الإدارية

المدارس الفكرية ومراكز ذوي الاحتياجات ترفض استقبال الطفلة "غلا"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م

http://sabq.org/wDlgde

عبير الرجباني- سبق- الرياض:

ناشدت الطفلة الغلا الحربي وزير التربية والتعليم قبولها في المدارس؛ إذ إنها تقابَل بالرفض في كل مرة تتقدم للدراسة، رغم عدم وجود قرار من الوزارة برفض حالتها، على حد قول والدتها.

وفي التفاصيل، قالت والدة غلا لـ"سبق": إن طفلتي من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولديها أنبوب تنفس صناعي في الحنجرة، وعمرها ثماني سنوات، ولم نجد لها مدرسة حتى الآن؛ فجميع المدارس رفضت الطفلة، بالرغم من مرافقتي لها حتى خروجها نهاية الدوام، ولا يوجد لديها قرار من الوزارة برفض حالتها سوى عدم تحملهم ما سيحدث لها أثناء مخالطتها الأطفال.

وأضافت: بالرغم من قدراتها العقلية السليمة جداً إلا أنه يوجد لديها مشكلة في مخارج الحروف؛ وتحتاج إلى جلسات تخاطب ودمج مع الأطفال.ومشكلتنا هي أن جميع المدارس الخاصة ومراكز ذوي الاحتياجات قاموا برفض الطفلة، ولا يوجد لديهم أي عذر.

من ناحيته، قال المحامي عبدالكريم القاضي: من أبسط حقوق الابن تسهيل فرصة التعلم له، وتوفير المناخ المناسب له، وهذا واجب المدارس الفكرية وذوي الاحتياجات الخاصة. موضحاً أنها لها الحق في التظلم في ظل عدم تحقيق الفرصة لها أو فواتها، وذلك لدى الإدارة الخاصة بالتعليم، وإن لم يجد النتيجة المرجوة والإيجابية فهنا لها حق مقاضاة الإدارة المنسوب إليها، وذلك بالتقدم للمحكمة الإدارية، حسبما تقتضيه المادة الثالثة عشرة من نظام المحكمة الإدارية؛ إذ إن دعوى الضرر تندرج تحت اختصاصها، ولكون التظلم من الضرر يتجه نحو جهة رسمية، فقد أشارت الفقرة (أ) من المادة المذكورة إلى أن (الدعاوى المتعلقة بالحقوق..) هي من اختصاص المحاكم الإدارية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعضهن يعملن في إصلاح المركبات والدراجات

3257 موظفة سعودية دون 20 عاما دخلن سوق العمل بنهاية النصف الأول

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/22/article_889298.html

طلال الصياح من الرياض

بلغ عدد الإناث السعوديات المشتغلات (الموظفات) اللاتي أعمارهن دون 20 عاما بنهاية النصف الأول من العام الجاري 3257 مشتغلة مقارنة بـ 1500 مشتغلة بنهاية عام 2013.

وكشف تحليل لوحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية"، أن 1757 أنثى سعودية أعمارهن دون 20 عاما دخلن سوق العمل بنهاية النصف الأول من عام 2014 مقارنة بنهاية عام 2013؛ أي بزيادة نسبتها 117 في المائة.

وتركزت غالبية الزيادة أي نحو 77 في المائة في نشاطين الأول نشاط "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية"، حيث بلغت الزيادة الحاصلة به 724 مشتغلة، بينما النشاط الثاني "الصناعات التحويلية" 625 مشتغلة.

ثم نشاط "التعليم" بزيادة قدرها 402 مشتغلة، ثم أنشطة الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية بزيادة قدرها 392 مشتغلة.

وبلغ عدد المشتغلات السعوديات بنهاية النصف الأول من العام الجاري أعمارهن دون 20 عاما 3257 مشتغلة.

منهن 1198 مشتغلة في نشاط "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية"، و 979 مشتغلة في نشاط "الصناعات التحويلية"، ويمثل الرقمان السابقان 67 في المائة من إجمالي المشتغلات السعوديات اللاتي أعمارهن دون 20 عاما.

وبلغ عدد المشتغلات في "أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية" 678 مشتغلة، ونشاط "التعليم" 402 مشتغلة.

من جهة أخرى، بلغ عدد المشتغلات السعوديات بنهاية النصف الأول من العام الجاري نحو 796.2 ألف مشتغلة توزعن على 20 نشاطا اقتصاديا.

وتركز نحو 73 في المائة منهن في نشاط "التعليم"، يليه الأكثر تشغيلا للإناث السعوديات أنشطة "الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية" بـ 12 في المائة؛ أي نحو 99.1 ألف مشتغلة.

ثم نشاط "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" بنسبة 3 في المائة؛ أي بنحو 21.7 ألف مشتغلة.
وكشف تحليل وحدة التقارير الاقتصادية، أن نحو 2 في المائة من المشتغلات السعوديات يعملن في الأنشطة الإنتاجية، وهي 9.6 ألف مشتغلة سعودية تعمل في نشاط "الصناعات التحويلية"، وأن 3.6 ألف مشتغلة و3.1 ألف مشتغلة يعملن في نشاط "التعدين واستغلال المحاجر" ونشاط "الزراعة والغابات وصيد الأسماك" على التوالي.
وثلاثة آلاف مشتغلة في نشاط "التشييد"، و3.4 ألف مشتغلة في نشاط "النقل والتخزين"، و540 مشتغلة في نشاط "إمدادات المياه وأنشطة المجاري وإدارة الفضلات ومعالجتها".
و45.3 ألف مشتغلة في نشاط "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري".
*وحدة التقارير الاقتصادية

المواطنة.. حقوق وواجبات!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/978370

ياسر بن علي المعارك

نحتفل اليوم بالذكرى الرابعة والثمانين لتوحيد هذا الكيان وبلادنا ترفل في ثياب من الأمان والاستقرار والرخاء وسط محيط تسوده الفوضى وتسيطر عليه الاضطرابات، وما ننعم به من أمن ورخاء ووفرة بفضل الله ثم بحكمة قيادتنا الرشيدة التي سلكت منهج المؤسس والتزمت قيمه ومبادئه وخططه لقيام دولة قوية صلبة لها تأثير على مجريات الأحداث العالمية والإقليمية فضلا عن مكانتها المرموقة ضمن إطار العالم الإسلامي.
هذه الذكرى بمثابة وقفة تأمل لاستقراء الماضي، والتمعن في الحاضر، واستشراف المستقبل بتحدياته التي تواجه مسيرة التقدم والازدهار، فتراجع أداء الكثير من القطاعات الحكومية، وتنامي الصعوبات الاقتصادية أمر بات يؤثر في حياة المواطنين بشكل مباشر، ويمثل الشكوى الحاضرة في كل يوم ما يوجب علينا الإسراع ومسابقة الزمن لإحداث التغيير الإيجابي المنهجي في مؤسسات الدولة خصوصا في مجال التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية فضلا عن علاج مشكلة الإسكان وهو الملف الأكثر تأثيراً على معدل التضخم، والهاجس الذي بات يقض مضاجع المواطنين، ما يدفعنا لإعادة بحث مكامن الخلل والتحديات التي تعيق رفع جودة أداء المؤسسات الحكومية.
إن مفهوم المواطنة الحقيقي يعني أن يحفظ الوطن حقوق المواطن، وان يقوم المواطن بواجباته تجاه الوطن، فتحقيق هذه المعادلة يشكل صمام الأمان الداخلي بتوحيد الصفوف لمواجهة الأخطار الخارجية التي تتربص بوحدتنا مهما اختلف حجمها ومصدرها وزمانها ويعزز مضاعفة الجهود من أجل تحقيق المزيد من المنجزات والارتقاء بالحس الوطني وتناغم العلاقة بين الراعي والرعية بذات الروح والرؤية التي صنعت هذا الحاضر المزهر.
اللهم من أراد الفتنة في بلادنا فأشغله في نفسه وأجعل تدبيره في تدميره.. ودمت يا وطني شامخا ودام عزك ومجدك.

الشوريون والتضييق على عمل النساء!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م

د. حسناء عبدالعزيز القنيعير

أيعقل أن تبقى بلادنا دون قانون خاص يجرّم التحرش بالعاملات والموظفات داخل بيئة العمل؟ أيعقل أن يقف بعض أفراد مجلس الشورى ضد اجتراح مثل ذلك القانون؟ في الوقت الذي تزداد فيه أهمية هذا النوع من القوانين والأنظمة، التي تضمن توفير أجواء عمل صحية للمرأة، ومستويات عليا من الإنتاجية المهنية!

أليس ما يزعمه بعضهم من أن مجالات عمل المرأة بيئات غير آمنة، بسبب الاختلاط، أدعى لإقرار ذلك القانون المغيب استجابة لرأي عدد قليل من الشوريين، وهم قطعا لا يمثلون كل فئات المجتمع، ولا يمثلون النسوة اللاتي يحتجن للعمل الذي يلبي حاجاتهن المادية؟ تلكم النسوة اللاتي اضطررن للعمل (كاشيرات) وحارسات أمن وبائعات وموظفات استقبال في المستشفيات، لم يُقبلن على تلك الوظائف إلا لحاجة اضطرتهن، فلمَ التضييق عليهن؟ أيكونون هم والزمن عليهن؟ ألا تكفيهن مرارة الحاجة وضيق ذات اليد وذل المسألة؟

حتما أن أولئك الممانعين ليس في أُسرهم نسوة محتاجات وإلا لما استماتوا في معارضة عمل النسوة في محلات المستلزمات النسائية بحجة الاختلاط! ثم ماذا عن الطبيبات والفنيات والممرضات، والموظفات في البنوك المختلطة، والشركات الكبرى، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة؟

ألا يعملن في بيئات يراها بعض المتشددين مختلطة وغير آمنة؟ أم أن ما يباح للنخب لا يباح للنسوة الكادحات، ولا أدري كيف يطالب شخص ما بإلغاء قرار تأنيث محلات بيع اللوازم النسائية، وهو قرار مجتمعي تمت الموافقة عليه من جميع مؤسسات الدولة المعنية، وبتوجيه من ملك البلاد، وبعد أن قطعت المملكة أشواطاً فيه، وحققت الأمان الوظيفي والاستقرار النفسي للنسوة المحتاجات؟

لا يخفى على المراقب أن التحزب والتكتل من قبل بعضهم عطّل كثيرا من القرارات التي تصب في صالح الوطن، فيجري عرقلتها تحت ذرائع واهية، منها "سحب نظام التحرش، ومقترح قيادة المرأة - حتى بعد تقديمه في صيغة جديدة - ونظام الأحوال الشخصية، وتعديل بعض أنظمة الأحوال المدنية المتعلقة بالمرأة". ما يجعلنا نعيد السؤال الذي طرحناه سابقا ونحن تحت وطأة العجب: وهو ألا يدرك هؤلاء المعارضون أنه يجب عليهم عدم مخالفة الأمور التي أُقرت بتوجيه من الملك حفظه الله، ولم تقرّ عبثا، بل للمصلحة العامة..

لقد حُبس مجتمعنا فيما يتعلق بالقضايا العصرية الناشئة، وما يفرضه نمط الدولة الحديثة في نوع من الإيديولوجيا الضيقة، أنتجت خطابا أخلاقويا يهدف إلى تحديد نموذج إنساني مقنن، وقالب مجتمعي أوحد، بما يكشف عن سلطة لا يستمدها بالضرورة من الشرعي بقدر ما يستمدها من توظيف الشرعي لصالح الإيديولوجيا القائمة على التشكيك والتخويف، ويأتي على رأس ذلك كل ما له صلة بالمرأة، لذا فلا عجب أن يعمد بعض الأعضاء إلى رفض قانون (مكافحة التحرش)، ومن الأسباب التي رآها أحد الممانعين جديرة بحجب القانون، قوله: "إن هذا النظام من الوجهة الشرعية، بُني على سلوك يدخل ضمن نطاق تشريع عام يُلغى فيه اجتهاد القاضي، نحو ستر القضية والحفاظ على الأعراض"! علما أن القانون يتضمن عقوبات رادعة لمن تسول له نفسه التحرش بالنسوة والأطفال، وهذا سيجعل العقوبات واضحة ومحددة، لكنهم لا يريدون هذا بل أن تكون العقوبات خاضعة لتقديرات بعض القضاة بإلقاء اللوم على الضحية (المرأة) فهي المسؤولة عن حدوث جريمة التحرش بها وليس الجاني، لأنها ارتضت أن تعمل في مكان مختلط، أو خرجت بلا رفقة محرم.

ثم ماذا عن انحياز بعض القضاة إلى الرجل المتهم فينجو من العقوبة الرادعة؟ ما زلنا نرى الكثير من الأحكام المختلفة في قضية واحدة، تبعا لاختلاف القضاة المباشرين لها، الأمر الذي جعل كثيرين يطالبون بتقنين الأحكام في القضايا التي لم يرد لها نصّ في الكتاب أو السنة.

ومن الأسباب أيضا القول بأن مصطلح (التحرش) لا وجود له في المصطلحات الفقهية والشرعية، ولا في الكتاب والسنة، كما أنه لا تعريف له في المصطلحات اللغوية أو الشرعية أو القانونية!

وإذا كان الوقت لم يسعفنا للتحقق من هذا الزعم، فلا بأس من أن نقيس على قولهم هذا مصطلح (الاختلاط) الذي يتخذونه ذريعة لمنع أي قرار يتعلق بالمرأة، فالاختلاط بين الرجال والنساء مفهوم حديث لم يرد في كتب اللغة بهذا المعنى، كذا لم يرد في القرآن الكريم ولا في الحديث النبوي، وهو اجتماع النساء والرجال في مكان واحد وفي وقت واحد كما في المسجد وفي السوق وغيرهما، وكان الاختلاط يحدث في الإسلام وفي حياة الرسول صلى الله عليه وسلم فلم يمنعه، ولكنه وضع له ضوابط، ولو كان الاختلاط في ذلك الزمن غير جائز لمنعت النساء من حضور الصلاة مع الرجال، فلقد كنّ طوال

التاريخ الإسلامي يصلين ويطفن في الكعبة ويسعين بين الصفا والمروة إلى جانب الرجال، وفي بعض المواسم يشتد الزحام حدّ الاحتدام، ولو كان ذلك غير جائز لاخترعوا وسيلة تمنع الاختلاط في المسجد الحرام والمسجد النبوي، كأن تخصص أوقاتاً للنساء وأخرى للرجال أو توضع حواجز أو مداخل خاصة، كما جرت عادتنا في هذا الزمن.
كما لا يوجد في الإسلام غضاضة من الاختلاط في المنازل بين الأهل والأقارب والأصدقاء بوجود المحارم من الرجال وتناول الطعام معا فلقد قال الله تعالى: (لَّيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا)..
وورد في البخاري أنه: «لما عرس أبو أسيد الساعدي دعا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فما صنع لهم طعاما ولا قرّبه إليهم إلا امرأته أم أسيد، بلت تمرات في تور من حجارة من الليل فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من الطعام أماثته له فسقته تتحفه بذلك».
والغريب أن المرأة في بلادنا تختلط في الأسواق مع العامة والدهماء، ولكنهم أقاموا الدنيا ولم يقعدوها، عندما أقرت الدولة عمل المرأة في مجالات جديدة غير التدريس! وهو الأمر نفسه الذي من أجله منعوها من قيادة سيارتها، لكنهم سمحوا لها بأن تركب مع سائق أجنبي ساعات طويلة بما يشبه الخلوة، وفي الجانب نفسه منعوها من العمل هي ونسوة أخرَ مع رجال في بيئات عمل تحوطها القوانين وتحفّ بها كثير من الضوابط..
ولماذا نذهب بعيداً؟ ألا يمنع رجال الهيئة الرجل من التعامل مع المرأة (الكاشيرة)، لكنهم لا يمنعون المرأة من التعامل مع الرجل (الكاشير)؟! فيا له من تناقض!
أخيراً، إن أخطر أنواع الممارسات وأعمقها جذوراً داخل المجتمعات هي تلك الأفكار التي تندس في ثنايا الخطاب المتشدد، فيعظم تأثيرها على المتلقين، من ذلك ما يمسّ العلاقة بين الجنسين في مجتمعنا، بما يعبر عن عقلية الوصاية والسلطة التي تُستفز وتتورم لدن حدوث ما تعتقد أنه يهدد وجودها كسلطة مطلقة!

حقوق الإنسان فى العالم

عراقيون يحيون "اليوم العالمي للسلام" بفعاليات ثقافية وفنية ومسرحية

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=54&article=787985&issueno=13082#.VB-5ShZh_IU

بغداد: أفراح شوقي

في العراق، وبعد أكثر من 3 عقود مظلمة مرت عليه في تعاقب الحروب والعنف والإرهاب والتهجير، لا تزال مفارقة تحدي اليأس والموت ورسم صور ملونة للحياة هي الصورة الطاغية على وجهه المتعب، والأمر الأكثر إشراقا هو عندما يصر ناشطون مدنيون ومنظمات إنسانية ومجتمعية على إقامة الفعاليات الثقافية والفنية والمسرحية وتنظيم التجمعات السلمية والمبادرات التطوعية لمساعدة المتضررين والنازحين في كل أرجاء البلاد.

فبعد يوم واحد من سلسلة تفجيرات عنيفة طالت مناطق عدة من بغداد وحصدت أرواح العشرات من المدنيين، بينهم نساء ورجال، وخلفت دمارا شاملا، حرص ناشطون شباب وفنانون ومثقفون على عدم تأجيل احتفالاتهم المعدة سلفا لإحياء يوم السلام العالمي أمس، رغبة منهم في تأكيد حرصهم على التعايش السلمي والحلم بوطن آمن، في وقت استنكر فيه آخرون تلك الاحتفالات، معبرين عن سخطهم وغضبهم من الحكومات التي تعاقبت على إدارة بلادهم من دون أن تحقق لهم الحد الأدنى مما يطمحون إليه من سلام وطمأنينة.

احتفالات الشباب في العراق هذا العام اتخذ بعضها من دعم النازحين عنوانا؛ إذ نظم شبان وشابات في إطار مهرجان «بغداد دار السلام 2014» احتفالات فنية منوعة في حدائق أبو نواس وسط بغداد، قرب نصب العشق والجمال تمثال شهرزاد وشهريار، بحضور العشرات من المشاركين الذين عبروا عن أمنياتهم بأن يعم السلام أرض السلام، وأن تتكاتف الجهود لأجل عودة النازحين لبيوتهم وإنهاء معاناتهم.

منظمو الحفل كتبوا على لافتات كبيرة رفعت في مكان الاحتفال: «سلام على أرض خلقت للسلام ولم تر يوم سلام.. بوجودكم سنعيد بغداد دارا للسلام.. قفوا معنا من أجل نازحي هذه الأرض» و«بحقوق النازحين يبدأ السلام».

وتقول الناشطة الشابة نوف عاصي (إحدى المبادرات لإقامة الحفل): «نحن مجموعة من الشباب البغداديين اجتمعنا عن طريق مبادرات وجمعيات المجتمع المدني.. نؤمن بوجود السلام داخل كل شخص، ونطمح لإعادة اسم دار السلام لبغداد. بدأنا مهرجاننا عام 2011 وسط العاصمة بغداد، وواجهنا تحديات، ووضعنا أهدافا جديدة، وعلى مدى الأعوام أثبتنا أن نجاح مهرجان (بغداد دار السلام) سببه إيماننا بالعمل الجماعي وروحية العمل التطوعي».

وعن الاعتراضات التي واجهتهم وهم يعدون لاحتفالهم أمام صور التفجيرات الأخيرة التي شوهت أي معالم للسلم في البلاد، وخلفت أكواما من الأحزان، قالت: «احتفالنا بمثابة تعبير عن وجودنا حتى الآن.. عن تحالفنا معا لأجل تحقيق حلم واحد، وهو أن تكون بغداد دارا للسلام من جديد» وأضافت: «نحن نعزف ونرسم، ونغني.. نحن نعتصم لنذكر العالم بأن العراق في محنة، نُذكر من نسينا بوجود آلاف النازحين.. نعزف للوطن.. نعزف للشهداء».
دائرة السينما والمسرح، التابعة لوزارة الثقافة العراقية، وضعت في برنامجها الاحتفاء باليوم العالمي للسلام عبر عرض مسرحية صامتة، وفيلمين قصيرين يتحدثان عن بغداد وما حل بها من ألم ودمار.
أما الفرقة السيمفونية العراقية، فقد أعلنت عن حفلها بهذه المناسبة على خشبة المسرح الوطني وسط العاصمة بغداد بالتعاون مع دائرة العلاقات الثقافية، ويقدم فيه العازف محمد أمين عزت مجموعة من المقطوعات الموسيقية.
وفضلت مؤسسة «برج بابل» والنقابة الوطنية للصحافيين العراقيين ومعهد صحافة الحرب والسلام، تنظيم أمسية للموسيقى والغناء الصوفي بقيادة فرقة «حلم»، بحضور حشد من الإعلاميين الذين طالبوا في أحاديث سجلتها معهم «الشرق الأوسط» بإسراع الحكومة في حسم ملف وزارتي الدفاع والداخلية وإصلاح الخلل في السياسات الأمنية وجعل أمن المواطن وحمايته من أولويات عملها.
يقول الإعلامي محمد الجبوري: «الهجمة الإرهابية كبيرة، لكن التصدي لها ما زال ضعيفا بسبب عدم جاهزية القوات الأمنية، وسوء السياسات الدفاعية المحلية، والخلافات السياسية التي أضعفت كثيرا من أمن البلاد».
أما عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان، بشرى العبيدي، فقد أكدت أن «الوضع في العراق بات بعيدا جدا عن التعايش السلمي، فالوضع الأمني سيئ جدا من حروب وهدم وتهجير، والمجاميع الإرهابية احتلت أكثر من ثلث العراق، إضافة إلى التوترات الأمنية».
وزارة حقوق الإنسان العراقية عبرت في بيان صدر عنها بمناسبة يوم السلام العالمي عن أن «ما حدث بالعراق ليس له مثيل في العالم، ومع ذلك سنحتفل بهذا اليوم على نحو استثنائي، لأنه يواجه هجمات بربرية شرسة من عصابات إرهابية ومجاميع إجرامية لا تريد للسلام أن يحل على أرض العراق ولا يريدون لبغداد مدينة السلام أن تنعم بالسلام، فما زالت أصوات السيارات المفخخة تحاول قتل السلام، وما زالت رائحة البارود تفوح في الأجواء، لكن الذي يجعل الأمل في السلام قويا أن أبناء العراق لم ينحنوا لعواصف الإرهاب، بل إنهم يتصدون لها ببسالة لا مثيل لها».

كاريكاتير

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/09/22/article_889359.html

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 27 ذو القعدة 1435هـ - 22 سبتمبر 2014م

http://www.alyaum.com/article/4016032